

# انفجار مرفأ بيروت يقود ما بقي من اقتصاد لبنان إلى الانهيار

## تدمير أكبر ميناء تجاري يهدد بقطع إمدادات الغذاء والدواء

هزت فاجعة انفجار مرفأ بيروت ما بقي من أركان اقتصاد لبنان المنهار حيث مثل ضربة قاصمة لأهم ممرات عبور السفن التجارية بين الشرق والغرب وما يعني ذلك من تهديد لقنوات مرور إمدادات السلع والغذاء والدواء إلى البلد الذي يعتمد بصفة كبيرة على استيراد احتياجاته.

**بيروت -** دق انفجار مرفأ بيروت مسماراً أخيراً في نعش الاقتصاد اللبناني الذي يكافح أزمة مالية خانقة قادت البلد إلى التخلي عن سداد دينه الخارجي منذ أشهر في ظل السقوط القياسي في قيمة الليرة ما أدى إلى إغراق نصف الشعب اللبناني في الفقر وارتفاع كبير في الأسعار.

بينما كان اللبنانيون يتابعون بعجز انهيار الاقتصاد في بلداهم ويعيشون تبعات هذا الوضع الهش الذي أضيف إليه وباء كوفيد - 19، شهد البلد الأربعة كارثة أخرى بانفجارين مدمرين أوديا بحياة كثيرين في مرفأ بيروت.

ويعد مرفأ بيروت أهم ميناء في لبنان، ومن أهم الموانئ في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. ونظراً لموقعه الاستراتيجي، كان يستخدم هذا المرفأ لاستيراد المواد الأساسية من دول العالم وتصديرها عبر الداخل اللبناني إلى دول الشرق الأوسط.

إلا أن المشكلة الأبرز لدى البلاد، هي توفير السيولة النقدية اللازمة لإعادة بناء المرفأ والمرافق التجارية والسكنية، وهي أزمة قد تطال شركات تأمين عاملة في السوق المحلية، ستكون في واجهة تعويضات بمئات الملايين من الدولارات.

ويأتي الانفجار، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمات اقتصادية ومالية وتقنية معقدة، دفعت الحكومة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي والسدول المانحة وأخرى خليجية، للخروج من الضائقة التي تواجهها.

وستكون حكومة حسان دياب، تحت ضغوط جديدة للمواعة بين التزاماتها المالية والاقتصادية، وإعادة بناء المرفأ الذي تضر من خلاله 70 في المئة من حركة التجارة البحرية سنوياً.

وقدر الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة، حجم الدمار الحاصل في مرفأ بيروت، بنسبة 80 في المئة، مشيراً إلى أن "المرفأ يحوي مخازن سلع رئيسية..

يعني أننا سنواجه أزمة نقص بالمواد الأساسية، لاسيما الغذائية، في الأيام المقبلة".

ونسبت وكالة الأناضول لعجاقة قوله إن "لبنان يعول على المساعدات الدولية وعند وقوع حدث إنساني، يجب المجتمع الدولي الأمور السياسية".

ويرى عجاقة، أنه في المدى المنظور، لن تستطيع المرفأ اللبنانية الأخرى أن تحل مكان مرفأ بيروت لسبب أنها غير مجهزة، من حيث المخازن والأحواض والصوامع، ومنصات الشحن والتخليص.

ويحتوي لبنان على مجموعة من المرفأ على طول الخط الساحلي، كمرفأ طرابلس (شمالي لبنان)، ومرفأ صيدا (جنوب لبنان). ولكن يرى عجاقة أنه من الصعب أن "تستبدل مرفأ بيروت بسهولة، لأن 70 في المئة من تبادل لبنان مع الخارج كان يتم من خلاله".

وتابع "معظم المخازن في مرفأ بيروت، كانت تحتوي على مواد غذائية بشكل أساسي مع بعض الكيماويات، وهذا ما سؤدى حتما إلى أزمة غذاء في لبنان".

وعن احتمالية الاستعانة بمرفأ طرابلس للاستيراد، يرى عجاقة أن حوض

## الوباء يفقد الإيرانيين تجارتهم المربحة في مضاربة العملة بالعراق

### سعر صرف الريال يهوي أمام الدولار ليصل إلى 250 ألف ريال

قضى كورونا على تجارة صرف الدولار مقابل الريال الإيراني التي كانت تنتعش في المناطق الخاضعة لنفوذ ميليشيات طهران، نتيجة تدابير الإغلاق، ما عمق أزمات العملة الإيرانية التي تحاول الهروب من العقوبات الأميركية عبر أساليب مشبوهة تستنزف اقتصاد العراق.

**السليمانية (العراق) -** أفتقد جائحة كورونا الإيرانيين تجارتهم المربحة في مضاربة العملة من خلال صرف الدولار مقابل الريال في عدد من المدن العراقية التي تشهد استفحال ممارسات غير قانونية من قبل هؤلاء التجار المدعومين من ميليشيات طهران ذات النفوذ الواسع في بعض المناطق.

ولطالما أبقى رجال الأعمال والزوار الإيرانيون في كردستان والمدن الشيعية المقدسة في العراق على ازدهار الاقتصاد من خلال عمليات صرف الدولار مقابل الريال الإيراني، لكن إغلاق الحدود بسبب وباء كوفيد - 19، أتى على هذه المضاربات المربحة.

وكان سعر صرف الدولار حتى شهر مارس الماضي، قبل تدابير الإغلاق بسبب انتشار الوباء الذي تسبب في وفاة أكثر من خمسة آلاف شخص من أصل أكثر من 130 ألف إصابة في العراق، يساوي حوالي ألف ريال إيراني.

وخاب أمل كل العراقيين الذين راهنوا على انتعاش العملة الإيرانية فأقبلوا على شراء الريال بسعر منخفض على أمل أن تمر أزمة فيروس كورونا المستجد بسرعة.

وعلى الرغم من الخلاف القائم بين طهران وواشنطن ووصول التصعيد

**حظر السفر يعمق خسائر طهران بفعل تراجع السياحة الدينية إلى كربلاء والنجف، والتي كانت تدر عليها أموالاً طائلة**

بينهما إلى شفير نزاع مسلح في العراق في بداية العام، استمر العديد من العراقيين في التداول بعمليتهما.

وبدت عمليات الصرف بين الدولار والريال مصدر دخل بديل مرجحاً به خلال الأزمة المالية التي جفت الكثير من الموارد، في وقت أظهر مسح أجرته لجنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة غير حكومية، أن 87 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع لم يعودوا قادرين على العمل بسبب الوباء.



سننهض من تحت الركام

الطبقة الوسطى الدنيا بدأت بالاختفاء، مع خسارة الليرة أكثر من ثمانين في المئة من قيمتها أمام الدولار في السوق السوداء، فيما السعر الرسمي مثبت على 1507 ليرات.

وانعكس تدهور قيمة الليرة على أسعار السلع كافة في بلد يعتمد على الاستيراد لتأمين الجزء الأكبر من احتياجاته. وخسر عشرات الآلاف وظائفهم أو أجزاء من رواتبهم.

وتخشى مايا ترو مؤسسة منظمة فود بلس التي تعنى بتقديم مساعدات غذائية اليوم من تفاقم انعدام الأمن الغذائي كون المرفأ كان المدخل الأساسي للواردات.

وقالت إن "لبنان يستورد 80 في المئة من احتياجاته الغذائية تخطت على الفور مع رقفور السوبرماتكات فارغة، والأسعار مرتفعة بسبب النقص".

وبلغت نسبة تضخم أسعار المواد الغذائية الأساسية نحو 109 في المئة بين سبتمبر ومايو، بحسب برنامج الأغذية العالمي.

ويأتى نصف اللبنانيين تقريباً يعيشون تحت خط الفقر، ولأمس معدل البطالة 35 في المئة من القوى العاملة.

تحصل أزمة قمح وطحين في لبنان "لأن الدول الشقيقة بدأت بالإعلان عن استعدادها لمساعدة لبنان وإرسال مساعدات غذائية، منها فرنسا والكويت وتونس، وبالتالي لا بؤادر أزمة طحين".

**5 مليارات دولار رقم أولي لقيمة الأضرار المالية التي خلفها الانفجار**

ولفت الخطيب إلى أن الأفران تمتلك كميات من القمح والطحين تستطيع سد الحاجة "إلى حين استيراد كميات أخرى".

ومنذ أشهر، بلجاً عدد متزايد من اللبنانيين الذين يعانون من جراء انهيار الاقتصاد، إلى المنظمات الإنسانية التي كانت خدماتها مكرسة بشكل أساسي إلى نحو مليوني لاجئ سوري وفلسطيني يعيشون في لبنان.

وخلال الأشهر الأخيرة، تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان من دون أن تستثنى أي طبقة اجتماعية. ويحذر خبراء من أن

في ورة السلع الرئيسية، قبل تدارك الحكومة وقوعها بتجهيز بدائل أخرى من المرفأ وأبرزها مرفأ طرابلس الذي يأتي ثانياً من حيث الجهورية.

من جانبه يرى المحلل الاقتصادي باسل الخطيب أن "توقف المرفأ خسارة كبيرة حيث ستتوقف حركة الاستيراد والتصدير لفترة، عدا عن الخسائر التي لا يمكن تقدير حجمها في الوقت الحالي ولكن بالتأكيد ستكون ضخمة".

وتابع "الخسارة ستشمل أيضاً حركة الرسو للسفن، كما سيتأثر القطاع الجمركي "وكل يوم سنخسر رسوماً جمركية".

وفي محاولة سريعة من السلطات لتخفيف الضائر، أوصى مجلس الدفاع الأعلى في لبنان الثلاثاء، بتجهيز مرفأ مدينة طرابلس (شمالي البلاد) لتأمين العمليات التجارية من استيراد وتصدير.

وكان وزير الاقتصاد راوول نعمه، أشار في تصريح صحافي نقلته الوكالة اللبنانية الرسمية، إلى أنه "لا يمكن استخدام القمح المخزن في صوامع مرفأ بيروت لأنه بات ملوثاً جراء الانفجار".

في هذا السياق، يستبعد الخطي أن

في غضون ساعات قليلة، انخفض الريال وخسر 13 ألف دولار.

وتتصاعد تحذيرات الخبراء والمصرفيين للأوساط الشعبية من الوقوع ضحية حملة إيرانية واسعة لتجفيف السوق العراقية من الدولارات والعملات الأجنبية من خلال أساليب مشبوهة بينها المضاربة في تجارة العملة وطباعة عملات عراقية مزورة.

وتتكرر التجارب ذاتها في كربلاء والنجف، المدينتين الشيعيتين المقدستين الواقعتين في جنوب العراق. ففي كل عام، يأتي ملايين الزوار الإيرانيين وينفقون مبالغ مالية بالريال الإيراني، ووصلت المداخل إلى خمسة مليارات دولار في بعض السنوات في بلد لا توجد فيه سياحة غير دينية.

وفى هذا القطاع أيضاً مئات آلاف الوظائف وحوالي 22.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً للأرقام الرسمية.

ولكن اليوم، مع حظر حركة التجوال، أغلقت المحلات والمطاعم التي كانت تغص بالزبائن والرواد في الماضي.

وانهار الاقتصاد الإيراني مع انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد في 2018 من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرضها عقوبات قاسية على طهران.

كورونا المستجد وما تسبب به من أزمة اقتصادية، أخذ الناس الذين لم يعودوا قادرين على العمل يستثمرون في العملة الإيرانية لتشغيل أموالهم.

وأشار الرجل وهو جالس في كشكه تحت صورة كبيرة لورقة من فئة مئة دولار معلقة في إطار، إلى أن هذه المداولات لم تعد بالأرباح على الجميع.

وأوضح أنه بين العقوبات الأميركية التي خنقت الاقتصاد الإيراني ووقف

بينها إلى شفير نزاع مسلح في العراق في بداية العام، استمر العديد من العراقيين في التداول بعمليتهما.

وبدت عمليات الصرف بين الدولار والريال مصدر دخل بديل مرجحاً به خلال الأزمة المالية التي جفت الكثير من الموارد، في وقت أظهر مسح أجرته لجنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة غير حكومية، أن 87 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع لم يعودوا قادرين على العمل بسبب الوباء.

ويعد العراق بأسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، مع تراجع أسعار النفط التي تشكل القسم الأكبر من موارده العامة، ومن المتوقع أن تقوم الحكومة باقتطاعات حادة في الإنفاق في ظل سياسة التقشف التي تتبعها.

وتعاني بغداد من استنزاف مواردها وخسائر كبيرة على اقتصادها نتيجة انقلاص المعابر الحدودية وتهريب السلع إلى إيران والمضاربة في تجارة العملة الأجنبية والاحتكار حيث تستغل طهران ميليشياتها لخنق اقتصاد العراق والهروب من أزماتها.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لصالح الصراف صاحب الشارين الرمايين قوله "بعد انتشار فايروس



محاولات يائسة لإنقاذ الريال